

تقريرُ حدث

المركز الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) تفعيلُ نهج يشملُ المجتمع بأسره لمنع التطرف العنيف ومكافحته: أدوار المُدن العراقية واحتياجاتها

بغداد، العراق

31 ايار / مايو – 01 حزيران / يونيو 2023



الملخص

عقد مركزُ شبكة المُدن القوية الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أولى ورش عمله الخاصة بمناقشات الطاولة المستديرة على مستوى البلد في الفترة من 31 ايار/ مايو إلى 1 حزيران/ يونيو 2023 في بغداد، العراق بالشراكة مع اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب (NCCVE) والبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي (EUAM) في العراق. إنصب تركيزُ ورشة العمل التي استمرت يومين على " تفعيل نهج يشملُ المجتمع بأسره لمنع التطرف العنيف ومكافحته (P/CVE) : أدوار المُدن العراقية واحتياجاتها" وجمعت أكثر من 35 ممثلاً عن حكومة العراق الوطنية والمحافظات والمُدن وجهات الأوقاف ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) والمنظمات الدولية. عُقدت ورشة العمل برعاية برنامج شبكة المُدن القوية [STRIVE Cities](#) المُمَوَّل من الاتحاد الأوروبي.

ناقش المشاركون الدوافع المحتملة للتطرف العنيف في العراق، والاستجابة الوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات منع التطرف العنيف ومكافحته، وأدوار الحكومات المحلية ومسؤولياتها في جهود منع التطرف العنيف ومكافحته، والإنجازات والفجوات في التعاون الوطني والمحلي (NLC) في مجال المنع والشراكات القائمة والدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في جميع أنحاء البلد.

خُلصت المناقشات الى ثلاث نتائج رئيسية:



Funded by
the European Union

- 1 أبرزت مناقشات الطاولة المستديرة الحاجة إلى زيادة مستوى الوعي بين الجهات الفاعلة دون الوطنية فيما يتعلق بدورها في استراتيجية العراق الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. فلم يكن العديد من أصحاب المصلحة على دراية بمسؤولياتهم وافتقروا إلى فهم نطاق الاستراتيجية وتوقعاتها. فقد أتاحت مناقشات الطاولة المستديرة لهذه الجهات الفاعلة الفرصة لمعرفة المزيد عن الاستراتيجية واستكشاف أفضل السبل لتنفيذها على الصعيد المحلي.
- 2 يتطلب تحقيق الاستدامة للاستراتيجية الوطنية تعاوناً محسناً بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، فضلاً عن المؤسسات المحلية والوطنية والمتعددة الأطراف. ويُعزى عدم فهم الحكومات المحلية العراقية للدور المتوقع أن تؤديه في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في جزء منه إلى الإفتقار إلى التعاون الوطني والمحلي - وهو نقص تواجهه العديد من البلدان الأخرى. اتفق المشاركون على أنّ تعزيز التعاون الوطني والمحلي ينبغي أن يكون أولوية قصوى للحكومة الوطنية والمُدن في عموم البلد وأنّ المُدن القوية في وضع جيد للدعم من خلال تيسير المزيد من الحوارات الوطنية والمحلية. كما اتفق المشاركون على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تنسيق التعاون ذي الصلة من جانب المؤسسات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).
- 3 تم الإقرار بإمكانية تحسين جهود منع التطرف العنيف ومكافحته في جميع أنحاء العراق من خلال الاستفادة بفعالية من الهياكل والصلاحيات القائميتين على المستوى المحلي. فمن خلال الاستفادة من هذه الهياكل، يمكن للحكومات المحلية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بفعالية وتوسيع نطاق جهود منع التطرف العنيف ومكافحته التي تقودها المدينة على نطاق أوسع.

على العموم، أكدت المناقشات على أهمية الجهود القائمة متعددة الأطراف والوطنية والمحلية في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته، واتفق المشاركون على أنّ مناقشات الطاولة المستديرة وفّرت منتدى ذي فائدة لرفع الوعي بهذه الجهود وأفضل السبل لتحسين التنسيق لتحقيق أقصى قدر من تأثيرها واستدامته.

التحديات وتحديات المُدن الرئيسية واحتياجاتها

أُلقي الضوء على عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة في وكالات إنفاذ القانون والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكان النازحين الذين يفتقرون إلى الاستقرار والخدمات الأساسية، باعتبارها بعض الدوافع المحلية للتطرف العنيف التي تستغلها الجماعات المتطرفة.

فضلاً عن ذلك، أثار المشاركون - ممثلو المُدن على وجه الخصوص - مخاوف بشأن قدرة البلد على إعادة المتضررين من التطرف العنيف إلى أماكنهم وإعادة تأهيلهم و إدماجهم، ولا سيما النساء والأطفال. ولم تتم إستشارة المُدن حتى الآن بشأن احتياجاتها لدعم هذه العملية، على الرغم من أنّه من المتوقع أن يعاد إدماج هؤلاء الأفراد داخل المُدن. ومن ثمّ حثّ القادة المحليون النظراء وممثلي الحكومة الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف على دعم المُدن في التحضير لهذه العمليات، بما في ذلك من خلال بناء القدرات الشاملة والمساعدة في تصميم برامج إعادة الإدماج وتنفيذها ومراقبتها. كما أُلقي الضوء على إمكانية الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم والتدريب المهني وإيجاد المزيد من فرص العمل والشراكات المجتمعية لإعادة الإدماج باعتبارها أموراً أساسية لتمكين هذه الجهود من النجاح.

كما أقر قادة المُدن بالحاجة إلى معالجة نقص التعاون بين الحكومات المحلية والقطاع الخاص، مع الإقرار بالإمكانات غير المُستفاد منها الموجودة في هذا المجال. وعلى الرغم من أنّهم اعتبروا الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سبيل منع التطرف العنيف



ومكافحته مفهوماً جديداً لم يتعمقوا فيه بالكامل بعد، غير أنهم أعربوا عن التزامهم بمتابعة هذه الفرصة بنشاط كجزء من التزامهم الأوسع - والتزام البلد الأوسع بتمكين نهج حقيقي للمجتمع بأسره صوب منع التطرف العنيف ومكافحته.

عموماً، شدد المشاركون على أنّ الحكومات المحلية في كافة أرجاء البلد ستستفيد من بناء القدرات، بما في ذلك الوصول إلى الأدوات والأدلة المتعلقة بمنع التطرف العنيف ومكافحته ودعم الرصد والتقييم والمزيد بُغية تمكينها من تحقيق إمكاناتها كقيادات في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته. وأشار المشاركون إلى أنّ المُدُن القوية يمكن أن تدعم ذلك من خلال تعزيز الروابط الإقليمية والعالمية مع الجهات النظيرة في المُدُن الأخرى، ومن خلال الحثّ على مشاركتها الفعّالة في العمليات الوطنية والمتعددة الأطراف لصنع القرار.

"تمنحُ الحكومة الوطنية، بجانب استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، التفويض والدعم للانخراط في هذا المجال الأمني عادة. نحنُك بقوة على اغتنام هذه الفرصة واتخاذ خطوات فعالة والعمل على خطط عمل محلية لمكافحة التطرف العنيف والشروع في تنفيذها. ومن الضروري إعداد مشاريع ومبادرات تلي الاحتياجات المحددة لمجتمعاتكم وتعزز قدرتها على الصمود ضد العنف والتطرف والكراهية والتنكيل".

علي عبد الله البديري، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، العراق

المحاور الرئيسية

1. أُلقت مناقشات الطاولة المستديرة الضوء على الحاجة إلى رفع مستوى الوعي بين الجهات الفاعلة دون الوطنية فيما يتعلق بدورها في استراتيجية العراق الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. فلم يكن العديد من أصحاب المصلحة على دراية بمسؤولياتهم وافتحروا إلى فهم نطاق الاستراتيجية وتوقعاتها.

أكد رئيسُ اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب أنه منذ عام 2017، تحول نهج العراق في التصدي للتطرف والإرهاب إلى نموذج إقليمي لنهج المجتمع بأسره صوب منع التطرف العنيف ومكافحته. إنّ اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بجانب إنشاء هيئة مُتخصّصة، هي اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، المُكفّفة بقيادة تنفيذها وحثّ الحكومات المحلية على إطلاق خطط عمل محلية، هو شهادة على النهج المتصف بالشمول والمرونة والذي إعتّمه البلد. وأشار إلى الطابع الواسع النطاق المقصود للاستراتيجية الوطنية، التي تم إطلاقها في عام 2019، وكيف تتيح الفرصة للمرونة والقدرة على التكيف وكذلك سهولة التطبيق في مختلف السياقات. وعقب إطلاقها، بدأت اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب عملية تفعيل الاستراتيجية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، والتي تشتمل على:

- تعميم الاستراتيجية على جميع المؤسسات والوزارات الحكومية في جميع أنحاء البلد، وكان الهدف من التعميم توزيع المسؤوليات المتخصّصة لتنفيذ الاستراتيجية ضمن مختلف المؤسسات. وتوزعت هذه المسؤوليات على مؤسسات مثل قطاعي التنمية والتعليم والشباب والعمل والشؤون الاجتماعية والأمن والقضاء. وتولّت كل مؤسسة، بما فيها وزارة الصحة، مسؤولية وضع خطة فرعية لتنفيذ الاستراتيجية بفعالية. صاغت جميع المؤسسات خططها الفرعية بناءً على نموذج موحد مقدّم من اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.



- إنشاء وحدات إدارية أو لجان فرعية التي باتت ضرورة ضمن تلك الوزارات والمؤسسات، بحيث تكون الغاية منها المساعدة في تنفيذ الخطط الفرعية. وستعمل هذه اللجان الفرعية الوزارية تحت إشراف أحد أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب الذي يمثل الوزارة المعنية.

- في غضون بضعة أشهر من هذه العملية، أدركت اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب أنّ الحكومات المحلية كانت غائبة عن المشهد الواقعي، وبالتالي سعت إلى إشراكها. وشدّد رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، على سبيل المثال، على أنّهم أدركوا أنّ مشاركة المجتمع ستكون أساسية للتنفيذ الفعال للاستراتيجية. على الرغم من أنّ الوزارات والمؤسسات الحكومية لها تمثيل في جميع المحافظات¹، إلا أنّها أدركت أنّ تشكيل لجان فرعية لمكافحة التطرف العنيف على المستوى المحلي أمر ضروري للوصول بفعالية إلى المجتمع. ونتيجة لذلك، منحت الحكومات المحلية السلطة والدعم لإنشاء لجان فرعية ووضع خطط عمل محلية.

وأثنى المشاركون – بدءاً من الحكومات المحلية والشركاء الدوليين وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني - على جهود الحكومة العراقية لتحقيق اللامركزية في الاستراتيجية والمبادرات الوطنية من خلال نهج يشمل الحكومة برمتها والمجتمع بأسره. غير أنّ المشاركين أشاروا إلى الحاجة إلى زيادة الوعي حول الصلاحية الممنوحة للحكومات المحلية لإنشاء لجان فرعية ووضع خطط عمل محلية لتيسير إضفاء الطابع المحلي على الإطار الوطني. فعلى سبيل المثال، أعرب عدد من رؤساء مجالس بلدية المُدن عن عدم يقينهم فيما يتعلق بأدوارهم المحددة ضمن اللجنة الفرعية المعنية على مستوى المحافظات وما إذا كانت لديهم سلطة إنشاء لجانهم الفرعية على مستوى المدينة. ومن خلال المناقشات البناءة والشفافة، أوضح رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب ونواب المحافظين أنّ الاستراتيجية تتيح الفرصة لإمكانيات وخيارات مختلفة.

على سبيل المثال، المُدن لديها خيار تشكيل لجانها الفرعية الخاصة إذا لزم الأمر. وكخيار بديل، يمكنها المضي قدماً في خطة عمل بشكل مستقل، أو يمكنها الانضمام إلى لجنة فرعية لمكافحة التطرف العنيف على مستوى المحافظة كأعضاء والمساهمة في مشاريع ومبادرات مستوحاة من خطة عمل المحافظة. هذه المرونة في الاستراتيجية تمكن المُدن والأقضية من تحديد النهج الأنسب لاحتياجاتها واحتياجات مجتمعاتها. وفي حين أنّ مناقشات الطاولة المستديرة قدمت للمشاركين من المُدن الوضوح والتوجيه حول هذا الموضوع، فقد أوصوا اللجان الفرعية لمكافحة التطرف العنيف على مستوى المحافظات ببذل جهود متضافرة لضمان توعية جميع حكومات المُدن والأقضية ودعمها لتحقيق هذا التفويض (انظر المحور 2 للمزيد).

"قدّمت مناقشات الطاولة المستديرة رؤى قيمة للغاية، مما مكّني من اكتساب فهم أعمق لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في العراق".

باسم يعقوب، رئيس بلدية قضاء تلعكبر

2. لا يمكن تحقيق استدامة الاستراتيجية إلا من خلال تعاون محسّن ومستدام بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وبين مختلف الجهات الفاعلة دون الوطنية (مثل المُدن والمحافظات).

¹ تجدر الإشارة إلى أنّه حتى نشر هذا التقرير، كان هناك نوعان من اللجان الفرعية لمكافحة التطرف العنيف في العراق. النوع الأول يتكون من اللجان الفرعية الوزارية لمكافحة التطرف العنيف العاملة ضمن مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية. أما النوع الثاني فيتألف من اللجان الفرعية لمكافحة التطرف العنيف التي تم إنشائها في جميع المحافظات.

وقد أُثِرت أهمية التعاون الوطني و المحلي مراراً وتكراراً طوال البرنامج الذي استمر يومين. على سبيل المثال، يُظهر نقص الوعي بين المُدُن حول دورها في تنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف العنيف كيف أنّ الإفقار إلى التعاون الوطني والمحلي يمكن أن يعرقل نهج المجتمع بأسره تجاه منع التطرف العنيف ومكافحته المنصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية والذي التزمت به اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

فضلاً عن ذلك، أشار رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب إلى أنّ الاستراتيجية قد تحتاج إلى تحديث، نظراً لأنّ واقع التهديد في العراق يختلف الآن بشكل ملحوظ عما كان عليه عندما تمت صياغتها في عام 2017. وفي هذا السياق، أوصى المشاركون باتباع نهج تشاوري تعاوني و وطني ومحلي لإعادة النظر في الاستراتيجية، حيث تكون الجهات الفاعلة المحلية - بما فيها رؤساء البلديات وغيرهم من مسؤولي المُدُن ومنظمات المجتمع المدني - قادرة على تقديم وجهات نظرها حول كل من واقع التهديد المتنامي واحتياجاتها للاستجابة بفعالية.

وبالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب وتحديثها، حثّ المشاركون على مزيد من التعاون للتصدي بشكل جماعي لدوافع التطرف العنيف على المستوى المحلي. على سبيل المثال، من بين العوامل الرئيسية التي يستغلها المتطرفون في العراق ارتفاع مستويات التسرب من المدارس والبطالة. وفي هذا السياق، أبلغت الممثلة عن وزارة العمل المشاركين بوجود مراكز للتدريب المهني في جميع أنحاء البلد، والتي ينبغي للمدن الاستفادة منها لمواجهة هذه التحديات. واقترحت، على سبيل المثال، أن تعمل اللجان الفرعية لمكافحة التطرف العنيف على مستوى المحافظات مع هذه المراكز: يمكنها تدريب موظفي المراكز على منع التطرف العنيف ومكافحته، وتشجيع أفراد المجتمع على التسجيل في الدورات المهنية، وحتى تطوير قواعد بيانات لربط الأفراد العاطلين المسجلين بأصحاب العمل المحتملين. ورحب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بهذا الاقتراح وأسهب في شرح إمكانيات تلك المراكز وألقى الضوء على كيف أنها يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الشعور بالموطنة والثقة في المؤسسات الحكومية داخل المجتمع.

يجسد هذا الاقتراح الحاجة إلى تعاون وطني ومحلي محسّن، وكيف يمكن أن يؤدي الجمع بين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية للمشاركة مع بعضها البعض والتعلم من بعضها البعض إلى مبادرات عملية يمكنها المساعدة في معالجة الدوافع المحلية الكامنة وراء الكراهية والتطرف.

وعلى المستوى دون الوطني، أعرب المشاركون أيضاً عن الحاجة إلى تعاون أفضل ضمن مستوي المدينة والمحافظات وفيما بينهما على حد سواء. فعلى سبيل المثال، ناشد المشاركون اللجان الفرعية في كل محافظة إلى الاستفادة من التخصصات والتفويضات القائمة على مستوى المحافظة. وهناك، على سبيل المثال، وحدات مكرسة في جميع المحافظات مسؤولة عن التنمية والشباب والصحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. فهذه الدوائر مجهزة بالفعل لإدارة القضايا المجتمعية وينبغي منحها أدواراً ومسؤوليات واضحة المعالم لتنفيذ الخطط الفرعية. وعليه، ألقى المشاركون الضوء على أهمية تقاسم عبء العمل مع هذه الوحدات، مما يسمح لها بتطوير خطط مكافحة التطرف العنيف الخاصة بها. يمكن لهذه الوحدات بعد ذلك تمثيل اللجان الفرعية لمكافحة التطرف العنيف على مستوى المحافظات في اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، مع تولي رؤساء اللجان الفرعية دوراً إشرافياً. كما أنّ هذا النهج ينطبق على وزارات مثل وزارة الهجرة ووزارة العمل ووزارة الشباب، حيث أنّ لها مكاتب في جميع المحافظات. وعلاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أنّه من خلال توزيع المهام والمشاريع على أساس التخصص، سيتم تخفيف عبء العمل الكلي بشكل كبير. وسيمكن ذلك النواب من العمل كمشرّفين ومدققين ومراجعين لهذه الوحدات، مما يضمن التنفيذ والتنسيق الفعالين.

فضلاً عن ذلك، اقترح أن تزود اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب رؤساء اللجان الفرعية لمكافحة التطرف العنيف على مستوى المحافظات بصلاحيات ضمان نشر الاستراتيجية الوطنية وتعميمها على نطاق واسع على جميع رؤساء البلديات في المُدُن والأقضية ضمن حدودهم الإدارية. وسيضمن ذلك أن يكون جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دراية بالإطار الوطني وأن يتمكنوا من مواصلة جهودهم وفقاً لذلك. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم المشورة لرؤساء اللجان الفرعية بالمشاركة الفعالة



مع رؤساء بلديات المُدُن والأقضية التي تقع ضمن حدودهم الإدارية. وينبغي أن تهدف هذه المشاركة إلى تعزيز التعاون دون الوطني واستكشاف أفضل نهج لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على مستوى المُدُن والأقضية. ومن خلال إشراك رؤساء البلديات في عملية صنع القرار، يمكن معالجة مخاوفهم ووجهات نظرهم المحددة والتعبير عنها، مما يؤدي إلى وضع خطة تنفيذ أكثر تفصيلاً وفعالية.

3. يمكن تحسين جهود منع التطرف العنيف ومكافحته من خلال التعاون المستمر بين الشركاء الدوليين المتواجدين في البلد.

أقر المشاركون أيضاً بالدور الهام للمنظمات الدولية في منع التطرف العنيف ومكافحته في جميع أنحاء البلاد. على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشريك الرئيسي المشارك في جهود منع التطرف العنيف ومكافحته على مستوى المحافظات. وهي تعمل بشكل وثيق مع اللجان الفرعية على مستوى المحافظات، وتيسر إقامة الاجتماعات وتراقب تنفيذ خططها الفرعية، وتعزز قدرات أعضاء اللجان.

ومن ناحية أخرى، تعمل المنظمة الدولية للهجرة كشريك رئيسي للجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب ومكافحته لمبادرات منع التطرف العنيف ومكافحته على المستوى الوزاري ومستوى الأقضية. وهي تساعد في دعم إعداد خطط عمل مكافحة التطرف العنيف المحلية وإطلاقها على مستوى المدينة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وركزت على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في سبع مدن في عموم العراق. وتوسع خطط العمل هذه إلى الوقوف على دوافع التطرف العنيف ومعالجتها على المستوى المحلي، وقد وضعت بالشراكة مع الحكومات المحلية المعنية. كما تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتيسير الحوارات المحلية والوطنية و مناقشات الطاولة المستديرة والزيارات بهدف الدراسة وورش العمل ومن خلال دعم اللجان الفرعية الوزارية.

وفي حين أن كلا المستويين من الجهد ضروريان لضمان رؤية اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب لتمكين نهج المجتمع بأسره للتصدي للتطرف، اتفق المشاركون على أنهم سيستفيدون من تحسين التنسيق والتعاون. على سبيل المثال، من شأن الاجتماعات المنتظمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومختلف اللجان الفرعية التي تعمل المنظمات معها أن توفر منصة لتبادل الدروس المستخلصة والإنجازات والتحديات التي تواجه جهود منع التطرف العنيف ومكافحته على كل الأصعدة : على الصعيد المدينة والمحافظلة و على الصعيد الوطني وما إليه. ويمكن أن تفيد هذه الاجتماعات أيضاً في ضمان التكامل بين هذه الجهود (بدلاً من تكرارها)، ويمكن أن تسلط الضوء على فرص الشراكة لزيادة توسيع نطاقها.

الخطوات التالية

اتفق المشاركون أيضاً على أن اجتماعات مناقشات الطاولة المستديرة الإضافية مثل مناقشات الطاولة المستديرة هذه ستساهم في ضمان أن تتم تلبية الإحتياجات المذكورة في المحاور الرئيسية أعلاه، ولا سيما الحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون ضمن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمتعددة الأطراف وفيما بينها. ستواصل شبكة المُدُن القوية العمل مع اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب والبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي لتيسير مثل هذه الحوارات. فضلاً عن ذلك، ستستخدم المُدُن القوية دليلها القادم لتنفيذ [مذكرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول الممارسات الجيدة بشأن تعزيز التعاون الوطني والمحلي في منع التطرف العنيف ومكافحته](#) لدعم تعزيز التعاون الوطني والمحلي في العراق.

فضلاً عن ذلك، ستبحث المُدُن القوية عن فرص للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الدوليين الآخرين. على سبيل المثال، تبحث المنظمة الدولية للهجرة حالياً في شراكة مع المُدُن القوية للتنفيذ الفعال لعدد من خطط العمل المحلية لمكافحة التطرف العنيف، والتي تم إعدادها من قبل عدد قليل من المُدُن العراقية بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وتهدف هذه الشراكة إلى تلبية الإحتياجات الفورية التي من شأنها المساهمة في التنفيذ الناجح لهذه الخطط. تقر المنظمة



الدولية للهجرة بالدور الفريد الذي تؤديه شبكة المُدُن القوية كمنصة لتبادل المعرفة بين القادة المحليين، على الصعيدين الإقليمي والعالمي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتيح الشبكة الواسعة للمُدُن القوية فرصاً قيّمة للغاية للتعلم من الأقران وتبادل الخبرات، وهو جانب حاسم أبرزه جميع المشاركين خلال مناقشات الطاولة المستديرة.

فضلاً عن أن المنظمة الدولية للهجرة =تبشكل خاص بقدرة المُدُن القوية على تطوير مجموعات أدوات مبتكرة ورائدة، مصممة على وجه الخصوص للحكومات المحلية مع معلومات من شبكة مُدُنّها، مع التركيز على موضوعات منع التطرف العنيف ومكافحته. وتعكف مبادرة المُدُن القوية في الوقت الحاضر على إنشاء مجموعة من مجموعات الأدوات التي ستطلق خلال مؤتمر القمة العالمي للمُدُن القوية الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر. على الرغم من أنّ مجموعات الأدوات هذه لها نطاق عالمي، ينطبق على جميع الحكومات المحلية، إلا أنّ المُدُن القوية حريصة على التعاون مع المُدُن المهتمة لتخصيص وتكييف مجموعات الأدوات، لإنشاء أدلة مخصصة ملائمة مع السياق والحقائق المحلية الفريدة للمدينة.

مصادر إضافية

- [استراتيجية العراق الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب](#)
- [مذكرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة بشأن تعزيز التعاون الوطني والمحلي في منع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب ومكافحته](#)
- [دور المؤسسات الدينية في منع التطرف العنيف ومكافحته في العراق](#)

المانحون والشركاء

أصبح هذا الحدث ممكناً بدعم سخّي من الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج STRIVE Cities الرائد.

تعرب شبكة المُدُن القوية أيضاً عن امتنانها للبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي واللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب لشراكتهاما القيّمة للغاية في تنظيم مناقشات الطاولة المستديرة هذه وإجراءها على السواء.

معلومات الاتصال

لمزيد من المعلومات حول هذا الحدث ومركز المُدُن القوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يرجى الاتصال بنا على menargionalhub@strongcitiesnetwork.org.

